

المدير الشريك «نيوبري للاستشارات»: 400 مليون دولار كلفة الإصدار الدولي لأجل 10 سنوات

الطواري لـ «الأنباء»: 125 نقطة أساس فوق السندات الأميركية التكلفة العادلة للإصدار الكويتي

رأى المدير الشريك لشركة نيوبري للاستشارات والخبير في إصدارات السندات والصكوك عصام الطواري، في مقابلة مع «الأنباء» أن الكويت تأخرت كثيرا في إصدار سندات دولية ما رفع التكلفة بنحو 40 مليون دولار سنويا، لتصل التكلفة إلى 400 مليون دولار في حالة تم الإصدار بالكامل لأجل 10 سنوات. إلا أن الطواري توقع أن يتم تغطية الإصدار الكويتي من 4 إلى 5 مرات لتصبح تغطية الاكتتاب الأولي بين 40 - 50 مليار دولار، لافتا إلى وجود مؤشرات إيجابية واهتمام من دول آسيا تجاه الإصدار الكويتي. وأضاف أنه على الرغم من وجود منافسة خليجية قوية تنافس الإصدار الكويتي فإن الإصدار يحمل طابعا خاصا حيث يعد الإصدار الأول تاريخيا ما يجعله جاذبا لشريحة كبيرة من المستثمرين الدوليين، إضافة إلى أن الكويت ليس لديها دين خارجي مقارنة بالدول المجاورة وصغر حجم فجوة العجز لدى الكويت التي تصل لحدود 5 مليارات دينار. وأكد أن الكويت تفضل السندات لأنها أداة تمويلية سهلة من ناحية الإجراءات القانونية والمالية ولانخفاض تكلفتها مقارنة بالصكوك التي تحتاج إلى العديد من الموافقات التي تصل إلى حد موافقة البرلمان عليها، إضافة إلى البحث عن أصول سيادية كضمانات والتفاصيل في اللقاء التالي:

حوار: محمود فاروق

المستثمرون الدوليون ليست لديهم نية أو استعداد لأسواق غير مجربة عالميا أو ليس لديها خبرة في هذا المجال خاصة في ظل عدم وضوح سياسات الاستثمار محليا.

يتوقع أن ترتفع تكلفة أدوات التمويل الإسلامي في حال تطبيق القيمة المضافة وبالتالي تضرر البنوك الإسلامية.. كيف يمكن تفادي ذلك الضرر في حال تطبيق الكويت للقيمة المضافة؟

● في البداية يجب أن تكون الخطوة الأولى صدور قرار أو تشريع يستثني البنوك الإسلامية من جميع العمليات المالية التي تجرى من خلالها. فالبنوك الإسلامية لا تقوم بدور البائع والمشتري وإنما تقوم بدور تمويلي عبر خطوات تتوافق مع الشريعة الإسلامية ومن غير العدل أن نحاسب وتفرض عليها ضريبة في كل خطوة تقوم بها. فهذا الأمر سيكون بمنزلة تكلفة إضافية عليها، وسيعرقلها عن حوض المنافسة مع البنوك التقليدية.

أما الضرر الذي سيقع على البنوك الإسلامية في حال عدم استثنائها من القرار فيتمثل في عزوف العملاء عن التمويل الإسلامي وبالتالي ستتأثر عمليات البنوك الإسلامية وحصتها بالسوق.

لا أتوقع نجاح بورصة أدوات الدخل الثابت

استبعاد الصكوك بسبب الضمانات من الأصول السيادية..

ولا بد من تعديل تشريعي

الكويت تأخرت في الإصدار السيادي

وستدفع مقابل رفع الفائدة الأميركية

توقعات رفع الفائدة أدت لتجنب الأجل الطويلة التي تصل لـ 30 عاما

القانونية أو المالية المعمول بها في الكويت، فالأمر هنا معقد فالثلاثة أنواع تحتاج إلى اطر تشريعية وموافقات سيادية. الضمانات المرتبطة بإصدار الصكوك يمكن أن تتعلق بأراض ومبان سيادية وحيوية بالدولة، وقد تصل الضمانات إلى إيرادات الدولة من النفط ووضعها كضمان لعدد من السنوات على حسب أجل الإصدار وهنا الصعوبة في وضع هذه الضمانات ضمن برامج الإصلاح المالي وتغطية العجز.

البورصة والصكوك

تخطط البورصة لتوفير سوق لتبادل الصكوك والسندات وأدوات الدخل الثابت بشكل عام فما رأيك في إمكانيات نجاح تلك الأدوات الاستثمارية الجديدة؟

● من الجيد أن يكون لدى الكويت سوق لتلك الأدوات، إلا أن المستثمرين الدوليين يفضلون منصات التداول المعترف بها عالميا التي تتميز بسهولة الدخول والخروج منها مثل سوق لندن وبلن ولوكسمبورج وناسداك ودي، فهذه الأسواق لديها سمعة جيدة عالميا، وتمتيز باطر وقوانين وتشريعات ومعايير عالمية تفضل المستثمرين للاستثمار فيها دون أي عوائق أو ضرائب قد تفرض عليهم في أي وقت.

الإصدار الأول تاريخيا ما يجعله جاذبا لشريحة كبيرة من المستثمرين الدوليين. الكويت ليس لديها دين خارجي مقارنة بالدول المجاورة. سعر تعادل النفط في ميزانية الكويت يعد الأقل والأفضل مقارنة بدول الخليج. صغر حجم فجوة العجز لدى الكويت التي تصل لحدود 5 مليارات دينار

لماذا تتجنب الكويت الاتجاه إلى الصكوك وتفضل إصدار السندات السيادية؟ وهل الفائدة على الصكوك ستكون أكثر أم أقل ولماذا؟

● بالفعل الكويت تتجنب إصدار الصكوك وتفضل إصدار السندات لأنها أداة تمويلية سهلة وغير معقدة من ناحية الإجراءات القانونية والمالية ولانخفاض تكلفتها مقارنة بالصكوك التي تحتاج إلى العديد من الموافقات التي تصل إلى حد موافقة البرلمان عليها، إضافة إلى البحث عن أصول سيادية يمكن وضعها كضمان ومن ثم أخذ موافقات عليها أيضا.

وهنا يجب معرفة أن هناك ثلاثة أنواع من الصكوك هي صكوك الاجارة وصكوك المشاركة وصكوك المضاربة، فكل منها من الصعب أن تقبله أو يتماشى مع النظم

مرات لتصبح تغطية الاكتتاب الأولي بين 40 - 50 مليار دولار، خاصة أن هناك مؤشرات إيجابية من دول آسيا تجاه الإصدار الكويتي.

لماذا ترفض الكويت الاستدانة طويلة الأجل ما يزيد على 10 سنوات؟

● السبب يكمن في الاتجاه التصاعدي لأسعار الفائدة الأميركية، وتوقعات زيادتها 3 مرات بواقع 25 نقطة في كل مرة، وبالتالي ستصبح التكلفة مرتفعة للغاية في حال تم الاقتراض على 30 عاما.

فاليوم الأجواء مهيأة لرفع الفائدة أكثر من مرة خاصة لكبح جماح التضخم الذي وصل إلى مستويات عالية، إضافة إلى وصول مؤشر داو جونز إلى مستويات تاريخية، فجميعها عوامل تساعد بل تدفع الفيدرالي الأميركي إلى رفع الفائدة أكثر من مرة.

منافسة خليجية

ماذا يميز الإصدار الكويتي عن الإصدارات الخليجية المنافسة؟

● يوجد العديد من الإصدارات الخليجية تنافس الإصدار الكويتي، مثل إصدار البحرين وعمان وقطر، إلا أنه يجب الأخذ في الاعتبار أن الإصدار الكويتي يتميز عن جميع دول الخليج بالاتي:



عصام الطواري خلال حديثه مع «الأنباء»

أتوقع أن تصل تغطية الإصدار السيادي إلى 4 - 5 مرات

لا بد من إصدار تشريع يستثني البنوك الإسلامية من القيمة المضافة

الدولية في 2016 وكانت التكلفة أقل مما هي عليه الآن أو ستصبح خلال الأشهر المقبلة مع ارتفاع الفائدة الأميركية، وذلك لزيادة حجم المخاطر ومزاومة الإصدارات الخليجية. فعلى سبيل المثال لو لدى احد أكبر المستثمرين الدوليين 30 مليار دولار فكانت تقسيمتها بالعام الماضي على دولتين السعودية والإمارات أما اليوم فستكون تقسيمتها بالكويت والبحرين وقطر وعمان. وعلى الرغم من ذلك فإنه من المتوقع أن يتم تغطية الإصدار الكويتي من 4 إلى 5

التوقعات تشير إلى أن تكلفة السندات الكويتية لأجل 5 سنوات تصل إلى 3,2٪ (200 نقطة أساس + السندات الأميركية) فكيف ترى تلك التكلفة، عادلة أم لا ولماذا؟ تلك التكلفة مرتفعة جدا وغير عادلة بالنسبة للكويت صاحبة التصنيف AA.

وبالمقارنة مع ابوظبي صاحبة التصنيف المائل كانت تكلفة الدين لديها أقل من تلك التوقعات، فالكويت لديها وضع ائتماني جيد أفضل من السعودية، ولو أردنا أن نقارن بين البلدين فمستويات التصنيف بينهما متباعدة وايضا فجوة الدين مرتفعة جدا وبالتالي لا بد أن تكون مستويات التكلفة عند 125 نقطة أساس فوق السندات الأميركية كتكلفة عادلة.

هل تأخرت الكويت في إصدار سندات؟ وما توقعات تغطية الإصدار؟

● الكويت تأخرت كثيرا في إصدار سندات دولية، حيث تقدر تكلفة الإصدار السيادي على الكويت بنحو 40 مليون دولار سنويا، أي 400 مليون دولار إجمالي التكلفة على 10 سنوات في حال تم طرح كامل الإصدار على شريحة 10 سنوات. ولو طرحت الكويت سندات

تنظيم

Advantage Marketing & PR

تحت رعاية وحضور

المهندس/ سالم الأذينة

رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات

تقام اليوم فعاليات

Kuwait's First Callcenters Forum

ملتقى الكويت الأول لمراكز الاتصال

الأحد الموافق 12 مارس 2017 في تمام الساعة ٨:٣٠ صباحا

فندق الجميرا شاطئ المسيلة، قاعة المسيلة 1 - الكويت



الراعي الذهبي:



مشاركة ودعم:



للتواصل والاستفسار: 97787160 البريد الإلكتروني: Fawaz@adv-mpr.com

إعلان

توزيع الأرباح عن السنة المالية 2016

يسرّ بنك الكويت الوطني أن يعلن عن توزيع الأرباح عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31، والتي أقرتها الجمعية العامة العادية وغير العادية لمساهمي البنك في اجتماعها المنعقد يوم السبت الموافق 2017/3/11، وذلك على الوجه التالي:

(1) سوف توزع الشركة الكويتية للمقاصة شيكات الأرباح النقدية بنسبة 30% (ثلاثين بالمائة) من القيمة الاسمية للسهم الواحد (أي بواقع ثلاثين فلساً لكل سهم)، وذلك اعتباراً من يوم الأربعاء الموافق 2017/3/15.

(2) سوف يتم الإعلان لاحقاً عن موعد البدء بتوزيع أسهم المنحة بنسبة 5% من رأس المال المصدر والمدفوع (وبواقع خمسة أسهم عن كل مائة سهم)، وذلك عند اتخاذ إجراءات شهر قرار الجمعية العامة غير العادية وفقاً لأحكام قانون الشركات الصادر بالقانون رقم (1) لسنة 2016 وقرار لجنة سوق الكويت للأوراق المالية رقم (1) لسنة 2015.

(3) تُطبق في شأن الأرباح التي تُوزع عن أسهم مرهونة أحكام القانون والعقود.

ويُرجى من السادة المساهمين الكرام تقديم أصل البطاقة المدنية لدى مراجعتهم الشركة الكويتية للمقاصة - إدارة حفظ الأوراق المالية - بمقرها الكائن في برج أحمد، شارع الخليج العربي، الدور الخامس.

والله وليّ التوفيق ...

رئيس مجلس الإدارة



سجل تجاري رقم ٨٤٩٠